مؤتمر كامب ديفيد ٢٠٠٠ بين الفلسطينين والاسرائيلين وتطور مواقف الأطراف المشاركة فيه

محمد على صبري البهتيني

الملخص:

تنص الاتفاقيات الثنائية الفلسطينية – الإسرائيلية ذات العلاقة على أن مفاوضات الحل الدّائم تشمل القضايا المتبقية التي تمّ تأجيل البحث أو التفاوض بشأنها، وهي قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع دول الجوار وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك. ويتضمن الاتفاق الوصول إلى حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بما ينسجم مع الشرعية الدّولية، ويضمن عناصر الاستقرار والبقاء؛ وعليه فإن المسائل يجب أن تُحل بشكل مترابط ومتكامل؛ لأنه من غير المُمكن التوصل لحل دائم وشامل، بحل إحدى هذه القضايا أو جزء من إحداها على حساب القضايا الأخرى، ألا تتمخض المفاوضات عن نتائج تمس الحقوق والطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني؛ وأن لا نخدع بقبول مكاسب قصيرة المدى على حساب الأهداف بعيدة المدى المستندة للشرعية الدّولية؛ ومع أن كل قضية تختص بمجال تفاوضي محدد بشكل مستقل؛ فإنه من الضروري الحفاظ على آلية عمل مُوحدة، تتضمن ترابط مختلف القضايا لكي لا نحقق حلول جزئية على حساب القضية الشاملة.

ومن غير المقبول تأجيل أو ترحيل أياً من قضايا المرحلة الانتقالية إلى مفاوضات الوضع النهائي [(i)].

Abstract:

Provides for the Palestinian - Israeli bilateral agreements related to the permanent status negotiations include the remaining issues that have been put off the discussion or negotiation, the issues of Jerusalem, refugees, settlements, security arrangements, borders, relations and cooperation with neighboring countries and other issues of common interest and issues. The agreement includes access to the solution of the Israeli-Palestinian conflict, in line with international legitimacy, and ensures that the elements of stability and survival; Therefore, the issues must be resolved in a coherent and integrated; because it is not possible to reach a lasting and comprehensive solution, solving one of these issues, or part of one of them at the expense of issues the other, not negotiations yield results affect the rights and legitimate aspirations of the Palestinian people; that's not kid to accept short-term gains at the expense of the goals far based on international legitimacy term; however that each case is concerned with negotiating the area specified independently; it is necessary to maintain a unified mechanism of action, various issues including thread so as not to achieve partial solutions at the expense of the overall issue.

It is unacceptable to postpone or deport any of the transitional phase issues to the final status negotiations; and to find a solution to the outstanding issues, and the application of the interim agreements before embarking on the final status negotiations.

أولاً: مشكلة الدراسة:

استناداً إلى دور المفاوضات الفلسطينية في تحديد تطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعلى الرغم من اليقين التام بأن المقاومة الفلسطينية هي حالة حية متغيرة تتوقف على طبيعة الظروف والمراحل التاريخية المتغيرة إلا أن القضية الفلسطينية من المنظور الدولي ترتبط بسياسة شبه ثابتة ترتبط بقضية عالمية كبرى من منظور العالم الخارجي "الدولي"، فلقد تطورت المفاوضات من ظل القضية الفلسطينية لتأخذ في الحسبان طبيعة الظروف والمتغيرات في المنطقة، وتكمن مشكلة الدراسة في التطورات السريعة والمتلاحقة في المنطقة ، وأن هناك علاقة بين التغيرات الحادثة في اتجاهات الفكر الفلسطيني لتطور دور المقاومة بعد فشل عملية السلام وما أفرزته من تحديات ومعضلات إستراتيجية مستقبلية كبرى تواجه الفلسطينيين والإسرائيليين في المنطقة، وتؤثر بالسلب على سياساته البنيوية للمصالح الدولية الكبرى.

ثانياً: تساؤلات الدراسة:

اتساقاً مع المشكلة البحثية التي طرحت، تحاول الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير التحديات التي تواجه المفاوض الفلسطيني على حاضر القضية الفلسطينية وتطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومستقبل عملية السلام ؟

ويتفرع هذا التساؤل الرئيسي للأسئلة الفرعية التالية:

١. ما هي التحديات التي تواجه المفاوضات الفلسطينية من خلال تحقيق مكاسب حقيقية على الأرض من خلال تطور الأساليب المستخدمة
٢. ما هي الرؤى والطروحات السياسية الإقليمية والدولية التي تم تناولها بوصفها بدائل وخيارات حلولية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

نظراً لما تمثله دراسة المفاوضات الفلسطينية في ميادين الفكر السياسي والفلسفي، جاءت هذه الدراسة والتي تكمن أهميتها في:

١. وتتضح أهمية الدراسة أيضاً من خلال ما تسعى إليه من استكشاف توجهات وجوهر المفاوضات الفلسطينية، وتحديد ماهيتها وأشكالها وأسلوب وآليات التنفيذ حسب أهدافها التي ترتبط مع مقدرات وطبيعة المصالح الفلسطينية. كما تعكس أيضاً مدى الاختلافات الهيكلية والقواسم المشتركة بين الفصائل الفلسطينية حول الإطار الفكري لتطور دور المقاومة الفلسطينية.
٢. وتكمن أهمية الدراسة في تنوع الأساليب التي استخدمتها المفاوض لمواجهة الإجراءات الإسرائيلية، ومراحل الإبداع التي اتسمت بها على جميع المستويات الشعبية والتنظيمية والعسكرية من خلال ما حققته المفاوضات الفلسطينية من تحدي وصمود في الحرب الإسرائيلية منذ عام ٢٠٠٠م.
٣. وتكتسب الدراسة أهمية خاصة من خلال ما تسلط الضوء عليه وما تطرحه من تحديات ورؤى مستقبلية لدورالمفاوضات الفلسطينية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية وصولاً إلى النتائج المتوخاة من جرائها، وانعكاساتها البالغة على المحيط الإقليمي والدولي بالإضافة إلى الداخل الفلسطيني في ظل الظروف الدولية الراهنة.

رابعاً: أهداف الدراسة:

اتساقاً مع الأهمية البحثية التي تم طرحها يمكن تحديد أهداف الدراسة في النقاط التالية:

١. استعراض الموقف الإقليمي والدولي من عملية حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومستقبل منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في ظل تبنيها لعملية التسوية السياسية.
٢. تحليل تداعيات الموقف الفلسطيني بين مؤيد ومُعارض، ومدى تأثير ذلك على تطور أشكال المفاوضات في ظل التزاوج بين المقاومة والعمل السياسي.

٣. استعراض دورالمفاوضات الفلسطينية في ظل المتغيرات السياسية في المنطقة من خلال رصد وتحليل تصريحات قيادات فصائل العمل الوطني.
٤. محاولة بلورة سيناريوهات مستقبل القضية الفلسطينية.

خامساً: الأطار المنهج الدراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع ،فأن المنهج الملائم للتحليل الموضوعي والذي ستعتمد الدراسة ، انطلاقاً من المنهج الاستقرائي والاستنباطي وارتباطها بالكثير من المتغيرات الفرعية المساعدة في تحليلها، سيتم الاعتماد على المداخل المنهجية التالية:

- **أولاً: المنهج التاريخي:**

حيث يعتبر هذا المنهج الأساس لفهم الظروف والملابسات والأحداث السياسية المعاصرة والدوافع وراء ذلك.

كما أن هذا المنهاج يؤكد أن للعديد من الظواهر السياسية والاجتماعية والمعاصرة جذوراً وامتدادات تاريخية، حيث يساعد التعمق في هذه الجذور صانع القرار في إيجاد مكان من الاختلافات والصراعات وبالتالي حلها.

- **ثانياً: منهج تحليل السلوك السياسي**:

يستخدم هذا المنهج في تتبع ورصد التصريحات الصادرة عن الأطراف المختلفة وتحليل الأهداف والأدوات لكل طرف، وكذلك يساعد هذا المنهاج في تحليل اثر العمل الخارجي على السلوك السياسي للدول والأحزاب المختلفة.

الموقف الفلسطيني والإسرائيلي من قضايا الحل النهائي:

تنص الاتفاقيات الثنائية الفلسطينية – الإسرائيلية ذات العلاقة على أن مفاوضات الحل الدّائم تشمل القضايا المتبقية التي تمّ تأجيل البحث أو التفاوض بشأنها، وهي قضايا القدس واللاجئين والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع دول الجوار وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك. ويتضمن الاتفاق الوصول إلى حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بما ينسجم مع

الشرعية الدّولية، ويضمن عناصر الاستقرار والبقاء؛ وعليه فإن المسائل يجب أن تُحل بشكل مترابط ومتكامل؛ لأنه من غير المُمكن التوصل لحل دائم وشامل، بحل إحدى هذه القضايا أو جزء من إحداها على حساب القضايا الأخرى.

ألا تتمخض المفاوضات عن نتائج تمس الحقوق والطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني ؛ وأن لا نخدع بقبول مكاسب قصيرة المدى على حساب الأهداف بعيدة المدى المستندة للشرعية الدّولية؛ ومع أن كل قضية تختص بمجال تفاوضي محدد بشكل مستقل؛ فإنه من الضروري الحفاظ على آلية عمل مُوحدة، تتضمن ترابط مختلف القضايا لكي لا نحقق حلول جزئية على حساب القضية الشاملة.

ومن غير المقبول تأجيل أو ترحيل أياً من قضايا المرحلة الانتقالية إلى مفاوضات الوضع النهائي؛ وإيجاد حلاً للقضايا العالقة، وتطبيق الاتفاقيات الانتقالية قبل الشروع في مفاوضات الحل النهائي، ورفض أية محاولة لدمجها أو محاولة خلق مرحلة أو مراحل انتقالية جديدة، بحجة تعقيد وصعوبة التوصل لحل سريع لبعض القضايا المدرجة على طاولة المفاوضات النهائية[ii].

وبناءًا عليه، فإن الأسس التي تستند إليها عملية السلام برمتها هي الشرعية الدّولية، حيث يُوفر ميثاق الأمم المتحدة والقرارات الأخرى الصادرة عن مؤسساتها كافة المبادئ الأساسية التي يكفل الالتزام والتقيد بتنفيذها التسريع في مفاوضات نحو حل سياسي شامل للصراع العربي الإسرائيلي.

وتعتبر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي قوانين واضحة ومباشرة وغير خاضعة للنقاش أو التفسير أو التفاوض حول مضمونها وهي قابلة للتطبيق؛ وبالتالي فإن أي اتفاقية لا تنسجم مع روح هذه القرارات يجب رفضها كلياً، وهذا ينطبق كذلك مع الأعراف والمفاهيم الدّولية والمواثيق الأساسية لحقوق الإنسان[iii].

وعند الحديث عن المرجعية علينا أن نأخذ بعين الاعتبار إعلان المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي حول المرحلة الانتقالية الذي تمّ التوقيع عليه في ١٢ أيلول

(سبتمبر) ١٩٩٢م، وما تلاها من اتفاقيات فلسطينية إسرائيلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥م وما بعدها، والتي نصت جميعها على اعتبار مبادئ الأمم المتحدة المرجعية التي انطلقت بناء عليها المفاوضات السلمية ويجب أن تكون العملية السياسية مُنسجمة مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدّولي القرارات ٢٤٢، ٣٣٨، بالإضافة إلى عدد آخر من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والتي تُعالج قضايا اللاجئين والقدس والمستوطنات وغيرها[iv].

وعليه يجب عدم إقحام مسائل الحل الانتقالي في تلك المفاوضات، قبل أن تأخذ بعين الاعتبار الأمور الآتية:

١- تشكيل فريق مستقل للمراقبة والإشراف على ما تمّ التوقيع عليه للمرجعية الانتقالية وحل النزاعات العالقة في هذا المجال.
٢- لا يجوز دمج أو نقل القضايا العالقة من المرحلة الانتقالية إلى مُفاوضات الحل الدّائم.
٣- عدم تبني دمج المراحل أو التجزئة.
٤- لا يجوز إخضاع هذه القضايا الاشتراطات إسرائيلية، ومُماطلة وتأجيل الحكومة الإسرائيلية ورغبتها في وضع الجانب الفلسطيني، تحت الاختبار المتواصل ضمن اشتراطات غير محددة أو محددة[v].

ومن هنا لا بدّ من التأكيد على ضرورة تحقيق أوسع مُشاركة من قبل الجهات الدولية المعنية بعملية السلام في المنطقة؛ وإضافة إلى ذلك فمن الضروري التذكير على أن هناك قضايا مطروحة للمفاوضات النهائية تمس أطرافاً أخرى خاصة تلك العربية فيها، وعليه فمن الفهم أن تشارك الدّول العربية وبشكل رسمي في القضايا المتعلقة بها، وفق طبيعة الموضوع وبالوسائل المناسبة؛ مع التأكيد على أن الجانب الفلسطيني يبقى الطرف الوحيد المخول باتخاذ القرارات بشأن قضايا الوضع النهائي.

وبالتالي فمن المهم الإيضاح، إن الشعب الفلسطيني يدرك تماماً أنه مُقبل على مُواجهة صعبة وطويلة، وأن الجانب الإسرائيلي يُحاول تمرير وتسويق أفكار متعددة، تهدف إلى تفريغ هذه المفاوضات من جوهرها ومن هدفها الصحيح لصالح أهدافه ومُخططاته تجاه الشعب الفلسطيني وأرضه[vi].

لذلك ارتكز الموقف الفلسطيني تجاه مفاوضات الحل الدّائم على الأسس التالية:

١- قرارات الشرعية الدولية وهو تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ وهي غير قابلة للمساومة وغير قابلة للنقد، وهذا يعني أن الطرفين حسما مصير الأرض المُحتلة عام ١٩٦٧م، وفق هذين القرارين بما يعني الانسحاب الإسرائيلي الشامل ورحيل جيش الاحتلال، وتفكيك البنية التحتية للاستيطان المُقامة على الأراضي الفلسطينية.

٢- إن إجراء مُفاوضات الوضع النهائي يترافق مع تنفيذ بقية استحقاقات المرحلة الانتقالية، التي حددتها المذكرة التي وقعت في شرم الشيخ، مضافاً إليها ورقة الضمانات الأمريكية[vii].

وكما ذكرنا في الفصل السابق فإن السياسة الإسرائيلية هي سياسة محددة لبعض من سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وأن احتكار الولايات المتحدة لحل هذه القضية وفق هذه المحددات، هو ما أوصلنا إلى ما آلت إليه الأمور، وبسبب الإنحياز الكامل للجانب الإسرائيلي وعدم تنفيذ الاتفاقية الانتقالية، وإعادة الانتشار (المرحلة الثالثة) وهي الانسحاب من مدن الضفة الغربية والقدس كاملة، تمّ تأجيلها في مُراوغة من حكومة العمل والليكود في دمج هذه القضايا وتأجيلها للمرحلة النهائية لابتزاز الجانب الفلسطيني، وأن مفاوضات كامب ديفيد تمّ تحضيرها مُسبقاً وفق الرّؤية الإسرائيلية وفرض مشاركة الفلسطينيين.

إضافة لذلك فإن الجاهزية الفلسطينية لمُفاوضات الحل النهائي لم تكن متناسبة مع التحضير الإسرائيلي ذو الجاهزية العليا، فالوفود الإسرائيلية تضم عادةً مستشارين قانونين واستراتيجيين وأكاديميين ومهنيين من السلك العسكري

والسلك المخابراتي حسب وصف أحد المُراقبين لهذه المفاوضات. بالمقابل كان الفلسطينيون يصلون الاجتماعات دون تحديد مواقفهم الأساسية، بينما يجلس الإسرائيليون بصبر مع حواسيبهم المحمولة وأقراصهم المدمجة التي تحتوي خططاً مُفصلة ومُطورة ومواقف بديلة لكل سيناريو[viii].

وحسب ما ذكره أحمد قريع العضو المفاوض في الوفد الفلسطيني: كنا نتهيأ للدخول إلى المهمة التفاوضية الصعبة التي علينا أن نخوضها بروح مسلحة بتفاؤل الإرادة على انتزاع الحدود القصوى من مساحات الحق الفلسطيني، بل كامل هذا الحق في المسائل الجوهرية التي أحيلت إلى مفاوضات الوضع النهائي" (يقصد هنا الذهاب إلى مفاوضات الوضع النهائي في كامب ديفيد ٢٠٠٠م)، وذلك من خلال:

١- التمسك الشديد وبحزم، بتنفيذ جميع استحقاقات المرحلة الانتقالية، وخاصة إعادة الانتشار الثالثة وعودة النازحين الفلسطينيين التي نصت عليها اتفاقيات أوسلو.
٢- التمسك بوقف الاستيطان وسياسات تهويد القدس المستمرة من الجانب الإسرائيلي، قبل الشروع في مُفاوضات الوضع النهائي.
٣- إعادة النظر بمناهج وأساليب وطرق التفاوض الحالية بكل تفاصيلها.
٤- تعزيز وترتيب البيت الفلسطيني بتوسيع قاعدة الحوار الفلسطيني – الفلسطيني، وتهيئة الأوضاع لتوسيع قاعدة المشاركة الوطنية في اتخاذ القرار.
٥- العمل على تعزيز آليات التنسيق والتشاور مع الأقطار العربية الشقيقة، والإفادة من تجارب بعضها في التفاوض، مع التمسك بالقرار الوطني الفلسطيني وفق الثوابت الوطنية.
٦- الحرص على تحقيق أقصى درجات الإجماع الوطني حول ما تتوصل إليه المفاوضات، وهذا يقتضي الزج بكل إمكانيات الشعب الفلسطيني وطاقاته وقواه في العملية التفاوضية[ix].

ولكن في خريف وشتاء عامي ١٩٩٩ م-٢٠٠٠ م، وعند مواجهة قضايا الوضع النهائي الشائكة، أخذت وساطة دينيس روس "Dennis Ross" المرحلية البطيئة على المسار الفلسطيني، تفقد الترحيب بها وخصوصاً بعد توقيع اتفاقية شرم الشيخ، ولكنّ الأسلوب المُخادع الذي عالج به باراك ومؤيدوه الأمريكيون اتفاق شرم الشيخ المرحلي، ألحق من وجهة نظر الفلسطينيين ضرراً من المستحيل إصلاحه باتفاق الوضع النهائي.

الموقف الفلسطيني من قضايا الحل النهائي:

أولاً: الحدود:

تمّ وضع حدود فلسطين الدّولية لأول مرة خلال المفاوضات البريطانية – الفرنسية في الاتفاق المعروف ب "سايكس – بيكو" وتبع هذا الاتفاق مُحادثات أخرى بين الطرفين انتهت في عام ١٩٢٣م بالتوقيع على خارطة رسمت الحدود الفلسطينية مع كل من لبنان وسوريا، اللتان خضعتا للسيطرة العسكرية الفرنسية. وبعد حرب ١٩٤٨م قامت إسرائيل باحتلال تلك المناطق التي ضمتها خريطة ١٩٢٣م لفلسطين[x].

ففي عام ١٩٤٧م قرّرت الأمم المتحدة تقسيم فلسطين ورسم حدود فلسطين الدّولية ولم ينته الأمر عند هذا الحد، بل تمّ تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين. وتمّ وضع خريطة تفصيلية أخذت بعين الاعتبار المصالح اليهودية، وإقامة دولة يهودية في فلسطين بنسبة ٥٦%، وأعطت حوالي ٤٢.٨٨% للدولة العربية باستثناء منطقة القدس التي تقرر وضعها تحت نظام دولي خاص، ولكن هذه الحدود لم تُطبق فعلياً على أرض الواقع نتيجة اندلاع حرب فلسطين التي انتهت بالسيطرة الإسرائيلية العسكرية على حوالي ٧٨% من مساحة فلسطين الإجمالية. وقد تمّ رسم الخطوط الجديدة في اتفاقيات الهدنة العربية مع إسرائيل، ومع مُرور الوقت اكتسبت خطوط الهدنة قَبولاً لدى المجتمع الدّولي كخطوط دائمة[xi].

ويُعد الاستقلال الفلسطيني ضمن حدود واضحة وسيادة إقليمية الهدف الفلسطيني الأكثر أهمية في مُفاوضات الوضع الدّائم؛ ولذلك يوجد إجماع فلسطيني وطني مركزي حول حدود الدّولة، يرى ألاّ يكون ذلك أقل من الحدود الراهنة للضفة الغربية وقطاع غزة. ويتناول موضوع الحدود القضايا الثلاثة التالية:

١- حدود أرضية (برية): بما في ذلك السيطرة على المعابر والجسور ونقاط الدّخول ومعبر أرضي يربط الضفة الغربية وقطاع غزة.
٢- المياه الإقليمية الفلسطينية في البحر المتوسط والبحر الميت، بما في ذلك السيطرة على الموانئ البحرية.
٣- المجال الجوي بما في ذلك السيطرة على المطارات[xii].

أي أن على إسرائيل الانسحاب إلى الحدود التي أحتلتها عام ١٩٦٧م، وهي القدس الشرقية بحدودها الأصلية وليس القدس الكبرى كما يسميها الإسرائيليين بإضافة القرى المُحيطة بها، والضفة الغربية بما فيها غور الأردن، وقطاع غزة[xiii].

واستناداً لعنصر الإجماع الوطني الفلسطيني، ولكي يتمكن المفاوض الفلسطيني من المحافظة على الأهداف والأولويات والمُتطلبات الفلسطينية التفاوضية، لا بد وأن تشكل النقاط التالية المُنطلقات الأساسية في موضوع الحدود:

١- أن يقوم الحل على أساس قراري الأمم المتحدة رقمي ١٨١، ٢٤٢.
٢- ضمان التماسك والوحدة الإقليمية وعدم وجود انقطاع جغرافي للدولة.
٣- ضمان بقاء الحدود الفلسطينية مُتلاصقة بالكامل بحدود الدول العربية المُجاورة.
٤- ضمان سيطرة فلسطينية كاملة على الخدود بما في ذلك المعابر.
٥- فتح معبر بري "كرا دور" يربط الضفة بالقطاع.
٦- إن أي تعديلات حدودية يجب أن تكون متبادلة وطفيفة للغاية[xiv].

وبالتالي فإن هذه المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط، هو من بين أمور أخرى، مثل: إقامة سلطة حكومة

ذاتية انتقالية فلسطينية، والمجلس المُنتخب للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢،٣٣٨. وأن الترتيبات الانتقالية هي جزءًا لا يتجزأ من عملية السلام بمجمله وأن المُفاوضات حول الوضع الدّائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن سالفي الذكر[xv].

ثانياً: القدس:

كانت القدس في مقدمة المواضيع التي أبدت إسرائيل تشدداً اتجاهها في المُداولات التي سبقت انعقاد مُؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط في أواخر تشرين أول (أكتوبر) ١٩٩١م، والتي لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دور الوسيط الأساسي فيها، ولم توافق إسرائيل على المشاركة في المفاوضات وفق صيغة مدريد، إلا وفق شروطها، وبما أن البحث في هذه الشروط لا يقع ضمن اهتمام هذه الدّراسة إلا أنه من الضروري الإشارة فيما يتعلق بالقدس أن إسرائيل رفضت مُشاركة مُمثلين عن القدس في الوفد الرسمي الأردني – الفلسطيني المُشترك، وقد تمّ الاستجابة لهذا الشرط. وأكثر من ذلك فقد اعترضت إسرائيل على تمثيل القدس حتى في الوَفد الاستشاري الفلسطيني الذي سيرافق الوَفد الرّسمي، وطالبت بمنعه من الاشتراك بمُؤتمر مدريد والمفاوضات، لكن الولايات المتحدة لم تقبل الموقف الإسرائيلي بشأن الوَفد الاستشاري، ووجهت الدعوة له رسمياً ومباشرة للحضور[xvi].

وحرص اتفاق إعلان المبادي تماشياً مع الرّغبة الإسرائيلية والأمريكية على تقسيم الحل والتفاوض على مرحلتين:

- **الأولى:** المرحلة الانتقالية لمدة خمس سنوات، تقوم خلالها سلطة حكومة ذاتية فلسطينية[xvii].
- **والثانية:** تتعلق بالحل الدّائم ويبدأ التفاوض حولها في موعد لا يتعدى بداية العام الثالث من المرحلة الانتقالية[xviii].

أما القدس في المرحلة الانتقالية وهو ما يُعرف باتفاق طابا أو أوسلو٢، والموقع في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥ م بخصوص القدس، فقد تمّ تفصيله في المادة السادسة من المُلحق الثاني، حيث عملت إسرائيل على عدم إعطاء الفلسطينيين أي حق في القدس، وعدم الانسحاب من المناطق والقرى المتاخمة للقدس المُتفق عليها. ويبدو أن ثمة حديث كان يدور عن اشتراط رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بإعادة الانتشار في مدينة الخليل، بإغلاق مؤسسات فلسطينية في القدس بدعوة أنها تعمل لصالح السلطة الفلسطينية[xix].

وفي الرسالة التي أرسلها الرّئيس ياسر عرفات إلى الرئيس الأمريكي بيل كلينتون "Bill Clinton"عندما حاضر دينس روس "DennisRoss" إليه؛" أنه لا يوجد لدى الفلسطينيين أي خلاف شخصي مع روس نفسه أو مع أي شخص في الإدارة الأمريكية، ولكن أريد أن تبلغ الرّئيس كلينتون سؤالاً مفاده: لماذا نيكولاس بيرنز "Nichol Bernz" يشتمنا كل يوم بطريقة أو بأخرى، ولا يعلن ولو مرة واحدة وعلناً ما هو موقف الحكومة الأمريكية من قضية الإستيطان في القدس؟، ولماذا الرّئيس كلينتون ليّن لهذه الدرجة مع نتنياهو؟ أم علي أن أدفع ثمن البعد الإندونيسي أو طموحات نائب رئيس مُقبل للوصول للرئاسة في أمريكا، إذا كانت مثل هذه المعايير هي التي تحكم القرار الأمريكي؛ فإن ثمة انفجاراً قادماً، وإذا كانت الإدارة الأمريكية لا تستطيع التعامل مع المنطقة إلا من خلال الإدارة المتقاطعة وإدارة الأزمات فإن العلاقة بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني مقبلة على الانهيار، بل إن المنطقة بشكل كامل مقبلة على الانفجار"[xx].

ولهذا فإن أي حل إسرائيلي أحادي للقدس لن يكون ناجحاً وعلى الفلسطينيين الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

١- القدس عربية فلسطينية مُحتلة ينطبق عليها أحكام وقواعد اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧م، وسائر قرارات الأُمم المتحدة بوضع القدس.

٢- وضع استراتيجية فلسطينية شاملة لدعم وتطوير الحياة المدنية الفلسطينية بما فيها المُؤسسات الرّسمية والأهلية في المدينة، وبخاصة قضايا الإسكان والاقتصاد والخدمات الاجتماعية، لضمان تواصل قيام المدينة بدورها الحضاري والإنساني والثقافي، باعتبارها عاصمة للشعب الفلسطيني وقلب الدّولة الفلسطينية سياسياً وجغرافياً.

٣- فضح ومُكافحة سياسة التطهير العرقي الإسرائيلي العنصرية التهويدية، ومُقاومة سياسة الحصار والعزل والإغلاق[xxi].

ثالثاً: اللاجئون:

يتوجب على المفاوض الفلسطيني إيجاد السبل للربط بين قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ وبين إطار اتفاقية أوسلو المستند على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ واللذين يشكلان أيضاً أساساً لاتفاقيات كامب ديفيد:

١- إن اتفاقيات أوسلو تستند إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

٢- إن قضية اللاجئين بمجملها تستند إلى قرار الجمعية العامة: ١٤٩، الذي يتعلق بلاجئي عام ١٩٤٨م، والقرارين المذكورين المتعلقين بحربي ١٩٦٧م و ١٩٧٣م، وبنازحي حرب ١٩٦٧ م.

٣- في حين يرى البعض أن القرار ٢٤٢ يُشكل عقبة أمام حل قضية اللاجئين حلاً مرضياً، فإنه من المُهم التذكير أن اتفاقيات أوسلو تبقى فرصة لبحث قضية لاجئي ١٩٤٨م على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٤[xxii].

ما المقصود بالحل العادل وكذلك القرار ١٩٤؛ ففي الفقرة ١١ منه ورد أن الجمعية العامة تقرر أن اللاجئين الذين يرغبون بالعودة والعيش بسلام مع جيرانهم يجب أن يُسمح لهم بذلك في أقرب وقت يمكن تحقيقه وأنه يجب دفع تعويضات للذين يختارون ألا يعودوا، وهي تشمل تعويض خسارة أو دمار أملاك، حسب أسس القانون الدّولي، أو يدل عنها، بواسطة الحكومات أو السلطات المسئولة. وهذا القرار يستمد شرعيته القوية من القانون الدّولي الذي يُقر بأن حق العودة هو

حق شخصي قائم بذاته بغض النظر عن الاتفاقيات الثنائية بين الدّول وأن حق الملكية للشخص المُهجر هو حق شخصي غير مُتعلق بالاتفاقيات الثنائية بين الدّول[xxiii].

ولمّا كانت إسرائيل قامت كدولة لليهود، وليس للسكان الذين أقاموا على أراضيها عند قيامها مع إن هذا لا يُغيّر في الفهم الذاتي للدولة بأن غالبية اليهود سكان إسرائيل يتألفون من مواطنين لديهم جنسية في دولة أخرى وبالتالي فكلا الدّولتين دولتهم، ويحق لأي مُنتمٍ للدين اليهودي أن يُصبح مواطناً له كامل الحقوق، ويحظى بامتيازات مقارنة بالسكان العرب إذا قرر الهجرة والتوجه إلى إسرائيل. في حين إنه لا يحق للاجئ الفلسطيني العودة إلى دياره التي هجر منها منذ عقود معدودة كما يصعب على المواطن العربي في إسرائيل أن يُمنَح الجنسية لأخيه أو قريبه أو زوجته من خلال برنامج لَمْ شمل العائلات[xxiv].

ومهما يكن من أمر، فإن حق العودة لقي اهتماماً بالغاً في الدّوائر الإسرائيلية، وبالمقابل قابله قلقاً شديداً مزمناً بين اللاجئين بينما يحاول المفاوضون الفلسطينيون، انتزاع اتفاق يقابل بالرّضا من الطرفين علماً بأنه منذ عقود وحتى يومنا هذا لم يحظ حق العودة باهتمام أكثر من الاهتمام الذي تُبديه الصحف الإسرائيلية، حيث امتلأت افتتاحيات الصحف ومقالات إسرائيلية بتحليلات عدة لحق العودة، من أهمها: ما ذكر في صحيفة جيروسالم بوست" التي صرحت في افتتاحيتها في ١٩٩٩/١٢/٢٤م ؛ إن عودة ملايين اللاجئين تعني نهاية دولة اليهود، وتعترف صحيفة ها آرتس" بأن ظلم وقع على اللاجئين الذين تركوا ديارهم؛ وإنهم يستحقون تعويضاً عما لحق بهم[xxv].

رابعاً: الإستيطان:

تُعد قضية الاستيطان والمُستوطنين من أهم المشكلات التي تُجابه المُفاوض الفلسطيني، كإخراج المستوطنين من الأراضي الفلسطينية في الضافة الغربية والقدس، أساساً هاماً للمُفاوضات؛ لأنها تُشكل التهديد الأوسع للأرض

الفلسطينية، حيث يبلغ عدد المُستوطنين في الضفة الغربية فقط ما بقارب ١٤٠٠٠٠ مستوطن، أضافة إلى ١٧٠٠٠٠ مستوطن ممن استوطنوا حول وفي القدس الشرقية بعد حرب ١٩٦٧م، وبالتالي فإن أعداد مستوطني القدس الشرقية سوف يتزايد على المدى القريب، وذلك لصعوبة وتعقد موضوع القدس[xxvi].

ومنذ التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ عام ١٩٩٣م، شهدت الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية تزايداً ملحوظاً في الأراضي الفلسطينية، بهدف تدمير إمكانيات إقامة دولة مترابطة الأطراف للشعب الفلسطيني. وسجلت الهجمة الاستيطانية منذ عام ١٩٩٧م انقضاضاً واضحاً على الأراضي الفلسطينية، ونهب ثرواتها، وتدمير البيئة المحيطة بالمستوطنات، وذلك بقصد فرض الأمر الواقع على الشعب الفلسطيني قبل الدخول في مُفاوضات المرحلة النهائية. وقد بلغ حجم الأراضي الفلسطينية التي صادرتها إسرائيل خلال العام ١٩٩٩م أكثر من ٤٠ ألف دُونم، وبذلك يصل مجموع ما صادرته إسرائيل من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣م حوالي ٤٠٠ ألف دونم. وتحت ذريعة المحافظة على أمن المُستوطنات القائمة، قامت إسرائيل بتوسيعها وبتخطيط وتنفيذ شبكة الطرق الالتفافية بهدف ربط المُستوطنات بعضها ببعض بالعُمق الإسرائيلي داخل إسرائيل، وعزل التجمعات السكانية الفلسطينية عن بعضها البعض. وبلغت مساحة الأراضي الفلسطينية المُصادرة لهذا الغرض حوالي ١٧ ألف دونم خلال العام ١٩٩٩م، كما استمرت في اقتلاع آلاف الأشجار، وهذا مُخالف لما ورد في الاتفاق الانتقالي مادة (٤)[xxvii].

فحسب المادة (٤) والمادة (١١) للاتفاقية الانتقالية؛ يعتبر الطرفان المُتفاوضان أن منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة يجب الحفاظ على وحدتهما وسلامتهما لحين التوصل إلى نتائج مُفاوضات الوضع النهائي[xxviii]. وظل الموقف الفلسطيني رافضاً لكافة أشكال الإستيطان في الأراضي الفلسطينية. واعتبر الفلسطينيون أن إجراءات الأمر الواقع التي تقوم بها إسرائيل من بناء

المستوطنات، لا تُشكل حقاً شرعياً؛ ويجب إزالتها وتفكيكها تماماً؛ إذ لا يمكن إحلال السلام في ظل وجود الاستيطان ومُصادرة الاراضي.

الموقف الإسرائيلي من قضايا الحل النهائي:

يسعى المُفاوض الإسرائيلي- مثله في ذلك مثل المُفاوض الفلسطيني- إلى تحديد نقطة انطلاقه أو مرجعيته، ومن ثمّ تعريف مصالحه واحتياجاته الحيوية، وأخيراً وضع خياراته التفاوضية على شكل خارطة أو خرائط محددة، وبالإمكان تحديد منطلقات الموقف الإسرائيلي تجاه قضية الحدود كالتالي:

١- ينطلق الموقف الإسرائيلي بأن الإشارة المتعلقة بالحدود في القرار ٢٤٢ تنص في أصلها الإنجليزي على انسحاب من بعض الأراضي وليس من الأراضي أو كافة الأراضي.
٢- يستند الموقف الإسرائيلي إلى حقيقة أن حدود عام ١٩٦٧م هي حدود هدنة؛ وبالتالي فإن قيمتها ليست كالحدود الدولية.
٣- يؤكد الموقف الإسرائيلي على أن الحدود الدّائمة؛ يجب أن تُوفر أساساً لحماية المصالح الإسرائيلية الحيوية الأساسية في الأمن والمياه والحقوق التاريخية وحقوق مواطنيها المُستوطنين اليهود في الضفة والقطاع[xxix].

وخلال الفترة من تموز (يوليو) ٢٠٠٠م وحتى كانون ثان (يناير) ٢٠٠١ م، تبلورت مُقترحات مُتقاربة في مضمونها، كحل دائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكانت أبرز هذه المقترحات خطة باراك التي قدمها رئيس الوزراء الإسرائيلي في قمة كامب ديفيد، والتي تمّ تلخيصها للشارع الإسرائيلي كالتالي:

- **الأرض والدّولة والمُستوطنات**: وذلك من خلال قيام دولة فلسطينية في مساحة تتراوح بين ٩٠ – ٩٥% من الضفة الغربية وقطاع غزة، مع تبادل للأراضي، ومع احتفاظ إسرائيل بكتل استيطانية تضم حوالي ٨٠% من المُستوطنات.

- **القدس:** يتم تقسيم السيادة على القدس بين إسرائيل والدولة الفلسطينية وذلك حسب التجمعات السكانية، بحيث توضع الأحياء العربية في القدس الشرقية تحت السيادة الفلسطينية، وتوضع المُستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية تحت السيادة الإسرائيلية.
- **الأماكن المُقدسة والبلدة القديمة:** يتم وضع الحرم الشريف تحت سيادة وسيطرة فلسطينية مع اعتراف فلسطيني بالصلة اليهودية بالمكان، ويتم وضع حائط المبكى (البراق) والحي اليهودي تحت السيادة الإسرائيلية، وبقية البلدة القديمة تحت السيادة الفلسطينية.
- **اللاجئون:** يُسمح للاجئين بالعودة للدّولة الفلسطينية، على أن تقوم إسرائيل باستيعاب عدة آلاف منهم وربما حتى مائة ألف، على أساس جمع شمل العائلات أو لأسباب إنسانية[xxx].

ويقول صائب عريقات في المؤتمر الخاص المنعقد في بيت لحم في ١٨-١٩/٥/١٩٩٧م: إننا لسنا ضد مفاوضات الوضع النهائي، ولكن يجب أن يتم ذلك جانباً إلى جنب مع تنفيذ استحقاقات الوضع الانتقالي، وجنباً إلى جنب مع تجميد كل الأعمال الاستيطانية. وليس كما صرّح الإسرائيليون على لسان "أجاب مُردخاي": "إن الحق في النمو الطبيعي للإسرائيليين في يهودا والسامرة (يقصد الضفة الغربية) هو حق مشروع، كما للفلسطينيين الحق في النمو والتطور في القدس والفرنسيين في باريس، وعليه يحق للدّولة الإسرائيلية التصرف بأراضيها، وفيما يتعلق بجبل أبو غنيم فهو حق لإسرائيل فقط؛ لأنها الوحيدة التي لها السيادة على القدس[xxxi].

ويمكن أن نلخص الموقف الإسرائيلي كما يلي:

- **أولاً:** هناك تنصل إسرائيلي كامل من عملية السلام والاتفاقيات التي تمّ توقيعها.
- **ثانياً:** إن المبعوث الأمريكي دينس روس "Dennis Ross"؛ الذي يُمثل الجهة التي يجب أن تُحافظ على عملية السلام، لم ينطق ولا بكلمة واحدة،

وكان هناك اتفاقية تفاهم ضمنية بينهم ولم يتصرف كوسيط أو كطرفي ثالث مهمته مراقبة من ينفذ أو يرفض تنفيذ الاتفاقيات.

- **ثالثاً:** إن الحكومة الإسرائيلية تشعر أنه لا توجد أي قوة في العالم تستطيع إيقافها عن ما تريد تنفيذه، وتشعر أنها تستطيع أن تخرج من ذلك بأقل الخسائر[xxxii].

وكان بنيامين نتنياهو قد قال أكثر من مرة: "إن هؤلاء العرب لا يفهمون إلا القوة، والقوة هي فرض الأمر الواقع" حيث إنه يتحرك وفقاً للصهيونية الكلاسيكية، والتي ينبغي نهايتها قبل بداية السلام الحقيقي في المنطقة، فالصهيونية الكلاسيكية هي بقايا عصر ينتهي كأي حركة سياسية أوربية وهو يسعى إلى تحسين حال اليهود إلى حد لم يكن ممكناً لأي داعية صهيوني أن يستمر في عمليته التبشيرية، لذا عندما نتحدث عن مسيرة السلام الراهنة علينا أن نعلم أن السلام الذي نعنيه هو السلام الإسرائيلي وليس السلام المبني على إرجاع الحقوق إلى أصحابها وعلى توازن القوى بين العرب وإسرائيل وكثرة السياسيين العرب وغير العرب الذين يُدْلون بتصريحات عن تمسكهم بمسيرة السلام لا يقولون الحقيقة للرأي العام، هؤلاء لا يقولون إن السلام الذي يتحدثون عنه هو سلسلة من الإجراءات ومصالح تعتبرها إسرائيل أملاً واقعاً على الأرض، أو على مائدة المفاوضات، أوفي السياسة الأمريكية، ثم تطلب من الأطراف العربية التصديق عليها[xxxiii].

ومن ثوابت الليكود الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية المُحتلة فهي:

- **أولاً:** الاستيطان في شتى أنحاء أرض إسرائيل "لدواعي أمنية هو حق لليهود.
- **ثانياً:** تُوزع المُستوطنات في كتل استيطانية مُترابطة (٢٢ كتلة) وتوسيع بعض المُستوطنات المجتمعية ودمجها، وتحويل كل كتلة منها إلى مدينة استيطان واحدة.

- **ثالثاً:** عدم الاقتصار على توزيع المستوطنات حول الأقليات السكانية العربية، بل بينها أيضاً[xxxiv].

إلا أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية لا تُجحف أو تُخل بمفاوضات الوضع النهائي إلا أن الحكومة الإسرائيلية تصرفت بما يتنافى مع هذه البنود في القضايا التالية:

- **فرض سياسة الأمر الواقع في مدينة القدس من حيث:**

- عزل مدينة القدس بشكل تام عن باقي أنحاء محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة.
- مُصادرة الأراضي وإقامة المُستوطنات وتوسيعها من خلال إنشاء الآلاف من الوحدات السكنية.
- تقيد الحركة العمرانية في الأحياء العربية في مدينة القدس.
- التعدي على المُمتلكات الثقافية والدينية الإسلامية والمسيحية.
- القيام بأعمال الحفريات في المدينة وخاصة تحت المسجد الأقصى.
- حرمان المسلمين من الوصول إلى المسجد الأقصى، وحرمان المسيحيين من المشاركة في المناسبات الدينية.
- تكثيف سياسة توسيع المُستوطنات ومُصادرات الأراضي في المدينة المُقدسة.
- إغلاق المُؤسسات التعليمية في القدس وخاصة جامعة القدس.
- سحب هُويات و حرمان عشرات الألوف من المواطنين المقدسين من العودة إلى بيوتهم في القدس بهدف تفريغ المدينة من سكانها الأصلين وخلق واقع ديموغرافي جديد يضمن أغلبية يهودية في القدس العربية التي احتلت عام ١٩٦٧م.
- التأكيد مراراً على لسان قادة الحكومة الإسرائيلية بأن القدس هي العاصمة الموحدة والأبدية لدولة إسرائيل.
- هدم عشرات المنازل العربية في مدينة القدس تحت حجج وذرائع واهية منها الأسباب الأمنية وعدم الترخيص[xxxv].

بالإضافة إلي ما سبق ذكره تصرفت الحكومة الإسرائيلية بما يتنافى مع المادة عدم تحمل المسؤولية الأخلاقية لقضية اللاجئين بالدّرجة الأولي.

- عدم عودة اللاجئين لبيوتهم إلا بشكل رمزي وإلغاء الوكالة، وإلغاء شرعية قرار الجمعية العامة رقم (١٩٤).

طمس حملة تعريف الرأي العام بقضية اللاجئين، وأن الرّفض الإسرائيلي لحق العودة مبني على اعتبارات أيدولوجية في الفكر الصهيوني، وأن إسرائيل على الأكثر تدعم إقامة دولة فلسطينية طالما هي تسير وفق القيود المفروضة عليها من إسرائيل"[xxxvi].

وعن موضوع المياه فيتلخص الموقف الإسرائيلي لموضوع المياه على النحو التالي:

١- إن مصادر المياه مُوزعة بشكل غير مُتساوي أي بمعنى أن هناك دولاً غنية بالمياه مثل تركيا، لبنان، مصر، العراق ودولاً فقيرة مثل إسرائيل والأردن وفلسطين.
٢- ليس أمام الفلسطينيين حلولاً أخرى سوى التحلية وتقليص الزراعة واستخدام مياه المجاري المُعالجة وزيادة كفاءة الاستخدام.
٣- كافة مصادر المياه المستخدمة هي مصادر مائية مُنتهية، أي غير واردة في الحسبان الإسرائيلي للتفاوض حولها.
٤- لا يستطيع أي مسئول إسرائيلي أخذ لتراً واحداً من المياه التي يستخدمها الإسرائيليون لإعطائها للفلسطينيين.
٥- يجب أن يعلم الفلسطينيون أن مصادر شربهم هو مياه البحر وليس أمامهم سوى الذهاب للبحر وما ينتظرونه بخلاف ذلك ليس إلا سراباً.
٦- المشكلة المائية في المنطقة من وجهة نظر السياسيين والخبراء الإسرائيليين تعود لنفاذ مصادر المياه ويجب البحث عن مصادر مياه إضافية.
٧- يستحيل على إسرائيل وحدها في ظل الظروف السياسية القائمة أن تحصل على المياه من تركيا.

٨- من غير الممكن التوصل إلى تسوية سلام إقليمية دون التوصل إلى حل لموضوع المياه.

يتضح أن السلام الذي تطلع إليه الإسرائيليون، كان ولا زال وفق رؤية ومُخطط إسرائيلي لإعادة بناء المنطقة بأكملها على أسس تلائمهم، وهو الشرق الأوسط الجديد". وعلى ما يبدو فإن هذا المخطط لم يُكتب له النجاح بعد، بسبب العوامل والحسابات الخاطئة للإدارتين الأمريكية والإسرائيلية؛ فقمة كامب ديفيد ٢٠٠٠م أظهرت الموقف الإسرائيلي والأمريكي جلياً، اتجاه القضية الفلسطينية بعد فشل المؤتمر، ومُراوغة رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود باراك وتداعياتها على الفلسطينيين (انتفاضة الأقصى) بأن هناك رؤية إسرائيلية واضحة لوجود شريك فلسطيني (حسب المقاس الإسرائيلي)؛ وأن هذه الرّؤية كانت لها تداعياتها الإقليمية والدولية على العالم العربي، وخاصة بعد تنامي نفوذ المُعارضة العربية والفلسطينية المناهضة لعملية السلام برمتها.

لذا فإن الفلسطينيين هم الطرف الأضعف، والذي لم يُسبب انتقاده في السابق أي ضرر، حيث اتخذ كلينتون قراره بتحميل الفلسطينيين وزعيمهم ياسر عرفات نتيجة فشل القمة. وعلى الرّغم من اجتهاد كلينتون وتتوقه إلى الوصول لاتفاقية، فقد كان لقراره إلقاء اللوم على عرفات عواقب ضارة، وإن تكن غير مقصودة على مستقبل الشرق الأوسط والأمن القومي الأمريكي، فقد صرح كلينتون: " لقد كان عرفات خائفاً من اتخاذ القرارات التاريخية الضرورية، من أجل إنهاء النزاع؛ وأن موقف عرفات من قضية القدس هي التي منعت انجاز الاتفاق؛ وأن رُؤية السلام لم تتم ولكنها تلقت ضربة ثقيلة بسبب العناد الفلسطيني"[xxxvii].

المراجع:-

١. انظر حنان عشراوي، **المرجعية المقترحة لمفاوضات الوضع الدائم، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا الوضع الدائم، أوراق ومداولات**، رام الله،١٦-١٨/ ٩/١٩٩٩ م، ص ١٠.
٢. انظر حنان عشراوي، **المرجعية المقترحة لمفاوضات الوضع الدائم، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا الوضع الدائم، أوراق ومداولات**، رام الله،١٦-١٨/ ٩/١٩٩٩ م، ص ١٠.
٣. طاهر شاش: **"مفاوضات التسوية النهائية والدولية الفلسطينية الآمال"**، ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٢١- ٢٢.
٤. حنان عشراوي، **المرجعية المقترحة لمفاوضات الوضع الدائم**، ص١١.
٥. المرجع السابق، ص١٢.
٦. عدنان أبو عودة: **إشكاليات السلام في الشرق الأوسط – رؤية من الداخل**، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٩م، ص ٩١.
٧. الطيب عبد الرحيم: **كلمة أمين الرئاسة نيابة عن الرئيس عرفات، مؤتمر الخبراء لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، اوراق ومداولات**، رام الله، ١٦- ١٨/٩/١٩٩٩م، ص ١٣-١٤.
٨. كلايتون سويشر: **حقيقه كامب ديفيد**، ص ١٨٥.
٩. أنظر أحمد قريع، **كلمة رئيس المجلس التشريعي، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، اوراق و مداولات**، ١٦- ١٨/٩/١٩٩٩م.
١٠. خليل الشقاقي: **الحدود والترتيبات الأمنية، مؤتمر الخبراء الفلسطيني لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق و مداولات**، رام الله، ١٦-١٨/٩/١٩٩٩م، ص ٨٤.
١١. المرجع السابق، ص ٨٥.
١٢. المرجع السابق، ص ٨١.
١٣. توفيق أبوبكر: **بعد ثلاث سنوات على أوسلو، محمود عباس (أبو مازن يتذكر و يتحدث عن الوضع الراهن)**، ط١، شركة مؤسسة الأيام للصحافة والنشر والطباعة والتوزيع، رام الله، ١٩٩٦م، ص ١٩.
١٤. خليل الشقاقي: المرجع السابق، ص ٨٨.

١٥. نص إعلان المبادئ الفلسطيني-الإسرائيلي، حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية ١٩٩٣/٩/١٢م، المادة الأولى، هدف المفاوضات.
١٦. أحمد خليفة: **مفاوضات السلام الموقف الإسرائيلي عشية مؤتمر مدريد"**، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٨، ١٩٩١م، ص ١٦٤- ١٧٨.
١٧. رزق شقير: **القدس الوضع القانوني والتسوية الدائمة**، ط١، مؤسسة الحق، رام الله، ١٩٩٦م، ص ٢٣.
١٨. جميل سلامة: **اتفاق وأي ريفر (قراءة قانونية، قضائية... نقدية)** الجمعية الفلسطينية للعلوم القانونية، غزة، ١٩٩٩ م، ص ٩.
١٩. شقير: مرجع سابق، ص٢٠.
٢٠. المرجع السابق، ص ٢٩، رسالة نقلها صائب عريقات.
٢١. صائب عريقات وآخرون: **اتفاقية أوسلو، النتائج والتطورات، وقائع المؤتمر الخاص المنعقد في بيت لحم ١٨- ١٩ آبار**، ط١، مطبعة رام الله الحديثة، رام الله، ١٩٩٧ م، ص ٦٧- ٦٨.
٢٢. إليا زريق: اللاجئون، **مؤتمر الخبراء الفلسطينيين لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات، ١٦ – ١٩٩٩/٩/١٨م**، رام الله، ص٢٠٨.
٢٣. المرجع السابق، ص ٢٠٩-٢١٠.
٢٤. عزمي بشارة: **الانتفاضة والمجتمع الفلسطيني (تحليل في خضم الإحداث)**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٠م، ص ١٥٩.
٢٥. سليمان أبو ستة: **حق العودة مقدس وقانوني وممكن**، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،٢٠٠١، ص ١٨٨.
٢٦. شفيق ناظم الغبرا: **إسرائيل والعرب من صراع القضايا إلى سلام المصالح**، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ١٩٩٧ م، ص ١٧٦-١٧٧.
٢٧. جميل العبادسة: **الخروقات الإسرائيلية لاتفاقات السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، الهيئة العامة لاستعلامات**، سلسلة إصدارات البنك الوطني للاستعلامات، ط١، فلسطين، شباط ٢٠٠١ م، ص ٥١-٢د.
٢٨. المادة (٤) من الاتفاقية الانتقالية: يعتبر الطرفان منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة، يجب الحفاظ على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

٢٩. المادة (٣١) البنود الختامية الفقرة (٧) الاتفاق الانتقالي: "لن يقوم أي طرف بالبدء أو بأخذ أي خطوة يمكن أن تغير في وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لحين التوصل إلى نتائج مفاوضات الوضع الدائم.

٣٠. المادة (١١) فقرة (ا) من بروتوكول الخليل: "تعهد الطرفان بالمحافظة على حماية الطابع التاريخي للمدينة بطريقة لن تضر أو تغير طابع أي جزء من المدينة".

٣١. خليل الشقاقي: مرجع سابق، ص ٩٠.

٣٢. خليل الشقاقي: **مسيرة مترددة نحو الاعتدال، مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام**

٣٣. **الفلسطينية – الإسرائيلية (١٩٨٠م - ٢٠٠١م)**، ط١، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، ٢٠٠٢ م، ص: ١٣٤- ١٣٥.

٣٤. صائب عريقات: **اتفاق أوسلو (النتائج والتطورات) المؤتمر الخاص المنعقد في بيت لحم بتاريخ ١٨ – ١٩ آيار ١٩٩٧ م**، مرجع سابق، ص ٢٨.

٣٥. المرجع السابق، ص ٢٩.

٣٦. محمد عطوي: **السلام الضائع، نتنياهو يحرق واشنطن، قدم العقيد الركن الياس فرحات**، ط١، دار الحرف العربي، بيروت، ١٩٩٨م، ص ٤٠.

٣٧. محمد عطوي: **السلام الضائع، نتنياهو يحرق واشنطن**، مرجع سابق، ص ٥٤- ٥٥.

٣٨. جميل العبادسة: **الخروقات الإسرائيلية لاتفاقات السلام الفلسطينية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص ٣- ٨.

٣٩. إيليا رزق: **(اللاجئون) مؤتمر الخبراء الفلسطينيين لقضايا مفاوضات الوضع الدائم، أوراق ومداولات، ١٦ – ١٩٩٩/٩/١٨م**، فلسطين رام الله، ٢٠٠٠م، ص ٢٢٣- ٢٢٤.

٤٠. سويشر: **حقيقة كامب ديفيد**، ص٣٣٥- ٣٣٧.